

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٢٥٦

الأربعاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد باها (الفلبين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد دنيسف
الأرجنتين السيد ميورال
البرازيل السيد ساردنبرغ
بنن السيد آهو - غليل
الجزائر السيد بعلي
جمهورية تنزانيا المتحدة السيد منونغي
الدانمرك السيدة لوي
رومانيا السيد موتوك
الصين السيد جانغ يشان
فرنسا السيد دلا سابلير
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية السيد بولتن
اليابان السيد أوشيما
اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-48152 (A)

* 0548152 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ما يتعلق بالعراق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعترم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد الصميدعي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بول فولكر، رئيس لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. تقرر ذلك.

أدعو السيد فولكر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد بول فولكر، رئيس لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فولكر (تكلم بالانكليزية): إنني وزملائي

الموجودين معي اليوم نقدر تقديرا كبيرا إتاحة هذه الفرصة لنا لمخاطبة مجلس الأمن مباشرة بشأن نتائج تحقيقنا.

لقد مرت ١٨ شهرا منذ أن بدأ التحقيق، بالدعم الكامل بقرار من مجلس الأمن. وكان ذلك القرار هاما بصورة حاسمة في تبيان اهتمام أعضاء المجلس بالتحقيق وفي الحصول على تعاون الدول الأعضاء، وبشكل هام، تعاون البلدان الممثلة حول هذه الطاولة.

وتمثل تكليفنا في البحث عن سوء الإدارة أو سوء التدبير في برنامج النفط مقابل الغذاء وعن دليل على حصول فساد في إطار الأمم المتحدة ومن المتعاقدين. وللأسف، وجدنا الاثنين. والتحقيق والنتائج موثقة بتفصيل شديد في التقرير الكبير جدا المعروض على المجلس. وما أود أن أؤكد صياح هذا اليوم ليس التفاصيل، بل النتائج العامة والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. وهذه النتائج والتوصيات موجزة في مقدمة تقريرنا، الذي أصدر اليوم، وأعتقد أنه بين أيدي الأعضاء.

وبشكل جوهري، لا بد من التقاسم الواسع للمسؤولية عن الإخفاقات، ابتداء، كما نعتقد، من الدول الأعضاء ومجلس الأمن ذاته. وفي المقام الأول، ترك البرنامج المبادرة بشكل أكثر من اللازم مع العراق. وكان، كما قال عضو سابق في هذا المجلس، اتفاقا مع الشيطان، وكانت لدى الشيطان وسائل لاستغلال البرنامج لخدمة مآربه. وأدى إلى تفاقم تلك الصعوبة الأساسية إخفاق في التحديد بشكل واضح للمسؤوليات الإدارية المعقدة المشتركة بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) والأمانة العامة، ومن جراء الخلافات السياسية المستمرة. ونجم عن ذلك أنه يبدو أنه لا يوجد شخص في مركز القيادة. وكانت حالات التأخير في اتخاذ القرار أو التملص من اتخاذ أمرا مزمنا.

الإدارة. وتبرز استنتاجاتنا الحاجة إلى مراجعة حسابات قوية ومستقلة وإلى مهام للتحريات. وهنا أيضاً، نوصي بأن تكون هناك هيئة مراقبة قوية ومستقلة.

هذه التوصيات وغيرها أمر مشترك في معظم التقارير والملاحظات التي قدمت مؤخراً. وعملنا قد أضفى أبعاداً جديدة على المناقشة.

وأعتقد أن تحرياتنا لا سابق لها من حيث الحجم والتفاصيل. فهي تغطي مجلس الأمن ذاته والأمانة العامة في نيويورك. وقد تطرقت مباشرة إلى تسعة أعضاء آخرين من أسرة الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا لا نعتقد أن استنتاجاتنا يمكن نعتها بأنها مجرد تقارير خرقاء عن برنامج ما أو شيء يمكن صقله بتعديلات معزولة هنا وهناك. فالأحرى، أن المشاكل القائمة أعراض لقضايا عامة عميقة الجذور. وتبرز تلك القضايا في منظمة وجدت قبل ٦٠ عاماً لزم أقل تعقداً، منظمة لم تكن آنذاك تواجه تحديات عملية كبيرة ومعقدة بجانب مسؤولياتها السياسية والدبلوماسية.

وأعتقد أنني أتكلم باسم زملائي وباسمي شخصياً إيماناً بأنه في عالم غير مستقر، يلجأ إلى الأمم المتحدة مرة أخرى - كما يُطلب منها اليوم - لمعالجة مشاكل تشغيلية معقدة تتجاوز الحدود الوطنية وحدود التخصصات. فالقدرات الإدارية والتقنية للأمانة العامة والوكالات ستوضع على المحك مرات ومرات.

إن أي برنامج للأمم المتحدة يحمل معه - وينبغي أن يحمل - شعوراً قوياً بالشرعية الدولية. وما من بلد أو مجموعة من البلدان يمكن أن تضارع تلك الصفة. إلا أننا نعتقد أن النجاح يتطلب ما هو أكثر من الشرعية. والدعم، في نهاية المطاف، يتوقف على المصادقية والثقة. وهذه المصادقية وتلك الثقة هما موضع التحدي المتمثل في أعباء

ومن الواضح أن الهيكل الإداري للأمانة العامة وبعض الوكالات وممارساتها لم ترق إلى التحدي غير العادي حقاً الذي يمثلته البرنامج. وللأسف، أدى إلى تفاقم حالات الضعف تلك السلوك غير الأخلاقي والفساد في مواقع أساسية على قمة مكتب برنامج العراق وفي إدارة شؤون المشتريات.

وكان هناك افتقار سائد لمراجعة الحسابات وللضوابط الإدارية. وكان ضعف التخطيط والتمويل القليل جدا والنقص الكبير في الموظفين المهنيين تشكل كلها سمة للعملية. وشكل الافتقار إلى مركز قانوني مستقل حقاً لمراجعة الحسابات ولوظائف المراقبة عجزاً جوهرياً. ومن الواضح أن التعاون الوثيق بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة يخالف جوهر عمل الوكالات الذاتية التمويل والإدارة والإشراف. صحيح أن الاستقلال يمكن أن يحقق فوائد، ولكن في برنامج معقد يتطلب نطاقاً من الاختصاصات بينما يلجأ في الوقت نفسه إلى تمويل مشترك وغرض مشترك، لا يجوز السماح إلا بالتعاون الكامل.

وتلك سلسلة من المشاكل. ومن الواضح أنه يوجد جانب آخر للمسألة - وهو جانب النجاح الإيجابي. وتؤكد دراسة للخبراء أجريت بتكليف من اللجنة على أن البرنامج نجح في تفادي الخطر الواضح والمائل لحدوث سوء التغذية ومزيد من انهيار الخدمات الطبية في العراق. وهذا إنجاز لا يستهان به، وخاصة عندما يكون مشفوعاً بالدعم الذي قدمه البرنامج حفاظاً على استمرار الجزاءات الرئيسية ضد العراق وعدم تمكنه من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ولن تكون الاستنتاجات التي خلصنا إليها مفاجأة للمجلس. فهي تؤكد الحاجة إلى توفير قدرة تشغيلية وسلطة أقوى. وتحديداً، فإننا نقترح، أو بالأحرى نوصي بتعيين مسؤول تنفيذي رئيسي جديد بولاية وسلطة محددين لتولي

غير أنني أعتقد أننا جميعاً ينبغي لنا أن نشعر بالامتنان العميق للسيد فولكر وزملائه للعمل الذي اضطلعوا به والتقارير الذي أعدوه. ولا شك لديّ - لا شك على الإطلاق - أن هذه المنظمة سوف تستفيد من ذلك.

لقد تلقينا زملائي وأنا التقرير الكامل لتونا، شأننا شأن أعضاء المجلس، وبالتالي، من السابق لأوانه أن أقدم رداً مفصلاً في هذه المرحلة. إلا أن هناك بعض المسائل أنا على استعداد لأن أتطرق إليها الآن.

يوجه التقرير إليّ شخصياً انتقادات، وأنا أقبّل ذلك النقد. وفي وقت سابق من هذا العام، استخلصت اللجنة أنني لم أؤثر، أو لم أحاول التأثير، على عملية المشتريات. ويسعدني أن ألاحظ أن ذلك الاستنتاج قد تأكّد.

غير أنني قبلت عندئذ، وما زلت أقبّل، الاستنتاج بأنني لم أتحلّ بما يلزم من اليقظة أو الفعالية في مواصلة التحقيق بحثاً عن الحقيقة، عندما علمت أن الشركة التي كانت توظف إبني قد فازت بعقد التفتيش الإنساني. وأنا آسف لذلك غاية الأسف.

كما أن الشواهد على فساد فعلي بين عدد قليل من موظفي الأمم المتحدة يصيبنا جميعاً نحن العاملين في هذه المنظمة بخيبة أمل شديدة.

ولكن، بينما لم يسنح لي الوقت لدراسة النص الكامل للتقرير بعد، يسرني أن ألاحظ نقطتين أساسيتين وردتا في التمهيد. أولاً، إن اللجنة تلاحظ أن البرنامج قد نجح بالفعل في استعادة وصون الحد الأدنى من معايير التغذية والصحة في العراق، وساعد أيضاً في دعم الجهود الدولية لمنع صدام حسين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ثانياً، يلاحظ التقرير أن الفساد الشامل في البرنامج إنما حدث في الشركات الخاصة التي كانت حكومة صدام حسين تستغلها.

برنامج النفط مقابل الغذاء. وإلى حد ما، فإن المنظمة قد أضعفت.

لذلك، أضحي الإصلاح أمراً عاجلاً جداً. وإننا نؤكّد توصياتنا المحددة للمجلس. ونهيب بالمجلس والجمعية العامة وضع معايير قوية للتقدم. وبصفة محددة، ينبغي اتخاذ إجراءات من الآن وإلى أن تنتهي اجتماعات الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. والفرصة للإصلاح ينبغي - بل أرى أنه يجب - ألا تهدر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد فولكر على إحاطته الإعلامية.

وأرحب بحضور معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام، في هذه الجلسة. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): كما يعلم الأعضاء، بمبادرة مني وبدعم من هذا المجلس، طلبنا من السيد فولكر والقاضي غولدستون والبروفيسور بيث في نيسان/أبريل من العام الماضي إجراء تحقيق. لقد اتخذت تلك المبادرة لا تجنباً للوم أو لإشهار سلاح سياسي ضد أي شخص، ولكن لغرض واحد وحيد هو كشف الحقيقة. وكنت على اقتناع بأن كشف الحقيقة كاملة، مهما كانت مؤلمة، هو السبيل الوحيد الذي يمكن للأمم المتحدة من خلاله أن تسترد مصداقيتها وأن تجري التغييرات المطلوبة.

وقد لاحظ السيد فولكر نفسه لدى عرضه لتقريره المرحلي الأول أن قليلاً من المنظمات الأخرى يمكن أن تفتح أبوابها للتحرّي المستقل على نحو شامل مثلما فعلت هذه المنظمة. والحقيقة، كما تكشف في التقارير المرحلية المتوالية للتحقيق وفي هذا التقرير الكامل اليوم، تؤلّنا جميعاً، وقلة قليلة، في هذا المجلس أو في الأمانة العامة على حد سواء، هي التي يسرها ما تسمعه أو تقرأه من الاستنتاجات التي خلص إليها التحقيق.

ثمة أمر ينبغي أن يكون واضحاً في الوقت الحالي. إن نتائج التحقيق تؤكد الأهمية الحيوية للإصلاحات الإدارية المقترحة، التي يتفاوض حالياً الأعضاء في الجمعية العامة على العديد منها بغية اعتمادها ضمن برنامج أوسع للتغيير السياسي والمؤسسي، قبل مؤتمر القمة في الأسبوع المقبل.

وكما يعلم المجلس، فلقد شرعتُ بالفعل في إصلاحات جديدة في مجالات أملك فيها حرية التصرف - وهي إصلاحات تهدف إلى تحسين أداء كبار الموظفين في الإدارة، وتعزيز الإشراف والخضوع للمساءلة، وزيادة الشفافية، وضمان أعلى المستويات الأخلاقية، خاصة من خلال إنشاء مكتب جديد للقواعد الأخلاقية. ولكن هناك العديد من القرارات الأساسية التي لا ينحصر اتخاذها في الجمعية العامة.

وكما يقول تقرير لجنة التحقيق، لا يمكننا أن نكون واثقين، مهما عظمت رغبتنا في ذلك، بأنه لن تفرض علينا حالات طارئة جديدة آجلاً أم عاجلاً مهمات جديدة ومعقدة مثل برنامج النفط مقابل الغذاء.

ولذلك من الحيوي أن نستعرض بالكامل القواعد المنظمة لموارد ميزانيتنا ومواردنا البشرية. وبرنامج النفط مقابل الغذاء ليس سوى المثال الأكثر تطرفاً للطائفة الكبيرة من الأنواع الجديدة للعمليات التي طلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة القيام بها في السنوات الخمس عشرة الماضية. وهو بالطبع ما يوضح الرأي القائل بأنه يجب أن تسمح قواعدنا لنا بجذب كادر من المهنيين ذوي المهارات الملائمة وباستبقائهم وتطويرهم حتى يديروا مثل هذه العمليات، وأن تسمح لنا بنقلهم من موقع إلى آخر بطريقة عادلة وقابلة للتطبيق، وبترشيد عملية وضع الميزانية، التي هي في الوقت الحالي عملية شاقة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً وبيروقراطية.

غير أن الأهم من كل ذلك، هو ما توصلت إليه اللجنة من نتائج عن الإدارة العامة للبرنامج، التي اتسمت بالممارسات الإدارية الضعيفة وقصور المراقبة ومراجعة الحسابات. وأهم من كل ذلك هو الطريقة التي تنعكس بها تلك الاستنتاجات على نظام صنع القرار والخضوع للمساءلة والإدارة في المنظمة بأكملها. وهنا أيضاً، وبوصفي المسؤول الإداري الأول، ينبغي لي أن أتحمّل المسؤولية عن أوجه الفشل التي تكشفنا، من حيث تنفيذ البرنامج، وبصفة أعم فيما يتعلق بسير العمل في الأمانة العامة.

كما أن التقرير يرى أن كثيراً من هذه المشاكل يرجع أساساً إلى التحديد غير الواضح للأدوار والمسؤوليات بين المجلس ولجنة القرار ٦٦١ والأمانة العامة - وبالأخص قرار المجلس بالإبقاء على العناصر الرئيسية للرقابة العملية في إطار اللجنة ٦٦١، التي تتكون من دبلوماسيين وطنيين يعملون بناء على توجيهات مُسَيَّسة بدرجة عالية من حكوماتهم، ولكنهم ليسوا مستعدين لاتخاذ قرارات إلا عندما يتحقق الإجماع بين الأعضاء الخمسة عشر كافة. وبالطبع، هذا يتطلب التفكير ملياً من جانب الدول الأعضاء.

ثمة دروس قاسية بالنسبة لنا لاستيعابها. إنها دروس عن أهمية الخضوع للمساءلة، ولا سيما ضرورة وجود حدود واضحة للمسؤولية وإعداد التقارير، بحيث يعرف جميع المسؤولين وكل قطاعات الأمانة العامة أين تقع مسؤولياتهم بالضبط. إنها دروس عن الإشراف، وبالأخص عن الحاجة إلى آليات تضمن أنه حين تكشف الرقابة عن وجود خلل ما، لا بد أن تتخذ جهة ما إجراءً فورياً لإصلاح ذلك الخلل. وفضلاً عن ذلك، فهي دروس عن الحاجة إلى أن تتحلّى الأمم المتحدة بأعلى المعايير الممكنة للزاهة والأداء الفعال.

وسيتعين علينا أن ندرس بعناية كبيرة كل هذه العبر، وجميع توصيات اللجنة. وقد يتعين علينا أن نقترح تدابير إصلاحية جديدة ومحددة من أجل تطبيقها.

بضوء مؤلم على أبشع المواضع الحرجة في المنظمة. ولا يمكن لأحد منا - الدول الأعضاء والأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج - أن يفخر بما وصل التقرير إليه. فمن منا الآن يستطيع أن يزعم أن إدارة الأمم المتحدة ليست مشكلة أو أنها ليست بحاجة إلى إصلاح.

على النقيض، وكما يقول تقرير فولكر، إن الإصلاح حتمي إذا أُريد للأمم المتحدة أن تسترد قدر الاحترام الذي يقتضيه عملها بين المجتمع الدولي وأن تحافظ عليه.

وسيتيح مؤتمر القمة في الأسبوع المقبل الفرصة لزعماء العالم كي يسنوا تشريعات مثل هذا الإصلاح. ولكن المفاوضين متأخرون بصورة خطيرة. فثمة خطر كبير بأن تضيع الفرصة. وآمل أن أكون مخطئاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن المملكة المتحدة ممتنة للسيد فولكر وللأمين العام على بيانتهما.

أعتقد أننا في هذا الصباح بحاجة إلى أن نتذكر قبل كل شيء أن صدام حسين يبقى المذنب الرئيسي في ملحة النفط مقابل الغذاء، حيث أنه سعى باستمرار إلى إفساد البرنامج من أجل الاستفادة الشخصية. وفي الواقع، كان الواجب الإنساني هو الذي أجبر مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة على التوصل إلى اتفاقات غير مرضية بالكامل مع نظام صدام لضمان قيام برنامج يلبي الاحتياجات الضرورية للشعب العراقي. ولقد استمعنا إلى السيد فولكر وهو يصف الظروف التي أحاطت بوضع البرنامج الأولي.

ولكن لا يمكن لأي من تلك الأمور أن تبرر الفساد والعمل الإجرامي وسوء الإدارة الذي حدث. ولكن عند

والأمر الأكثر وضوحاً هو أن من الحيوي أن ننشئ نظاماً رقابياً أقوى يتمتع بموارد أفضل، وأن نضمن له الاستقلال التام، من الأمانة العامة ومن التدخل السياسي للدول الأعضاء على حد سواء. وسيكون العنصر الهام في هذا النظام الجديد اللجنة الاستشارية الرقابية المستقلة المقترحة في مشروع الوثيقة الختامية الذي قدمه رئيس الجمعية العامة، وهو ما يتوافق إلى حد بعيد مع توصية اللجنة بإنشاء مجلس مستقل لمراجعة الحسابات.

ولكن ثمة أهمية حيوية مماثلة لأن يُسمح للأمين العام نفسه بأداء مهامه بشكل فعال، وبأن يتخذ القرارات اليومية بشأن نشر الموظفين والموارد بدون الاضطرار إلى انتظار الموافقة من الجمعية العامة، أو من هذا المجلس، أو من اللجان المتعددة التابعة لهما. وكما يقول التقرير، كانت إحدى المشاكل الأساسية في برنامج النفط مقابل الغذاء هو أن لا مجلس الأمن ولا قيادة الأمانة العامة كانا يسيطران على البرنامج بشكل واضح، وأصبحت تلك المشكلة وصفاً لإضعاف سلطة الأمانة العامة وللتهرب من المسؤولية الشخصية على جميع الصعد. وفي المستقبل، لا بد من التحديد الواضح للأدوار والسلطات الخاصة بمختلف عناصر المنظمة حتى يعرف الأمين العام بدقة ما يُنتظر منه، وتستطيع الدول الأعضاء محاسبته بالكامل على النتائج.

وكما قلت لمفاوضي الجمعية العامة الأسبوع الماضي، أعرف أن لا أحد منكم يريد أمانة عامة يمكنها دائماً أن تلقي اللوم عن إخفاقاتها على الدول الأعضاء، ولا أن تلقي الدول الأعضاء اللوم عن إخفاقاتها على الأمانة العامة. أنتم تريدون أمانة عامة تعطيها الدول الأعضاء تعليمات واضحة ثم تتحمل مسؤولية نجاحها أو إخفاقاتها في التنفيذ.

لا بد أن تكون النتائج الواردة في تقرير اليوم شديدة الإحراج لنا جميعاً. فلقد أراحت لجنة التحقيق الستار وألقت

إن الولايات المتحدة سوف تستعرض بعناية التقرير الذي قدمه السيد فولكر، بقصد رئيسي في بالنا، وهو أن نرى كيف يمكننا استخدام النتائج والتوصيات التي قدمها التقرير في إصلاح وتحسين الأمم المتحدة. ويمثل تحديد من أخفقوا في القيام بمسؤولياتهم جزءا ضروريا من هذه العملية؛ كما أن محاكمة المخطئين ضرورية بنفس الدرجة. ولكن أهم شيء هو النظر في عيوب برنامج النفط مقابل الغذاء بوصفها عاملا حافزا للتغيير في الأمم المتحدة.

ويبدو من التمهيد الذي يتصدر تقرير لجنة التحقيق المستقلة أنه، بالرغم من النجاح في تحقيق الهدف الإنساني المتمثل في كفالة إطعام الشعب العراقي بالشكل الملائم، فثمة قدر كبير من اللوم يوجه للكثيرين على إخفاقات برنامج النفط مقابل الغذاء. وحين نتاح لنا فرصة لاستعراض التقرير، قد توافق الولايات المتحدة أو لا توافق على كل ما توصلت إليه اللجنة من نتائج في هذا الصدد. وما نستطيع جميعا الاتفاق عليه هو أن صدام حسين استغل النية الحسنة من جانب المجتمع الدولي تجاه شعب العراق. وقد استغل تلك النية الحسنة من أجل الحصول على بلايين الدولارات ليستخدمها شخصيا ويستخدمها نظامه إحكاما لقبضته المتسلطة على شعبه.

ويمكننا أيضا أن نتفق على وجود فساد سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، وعلى أن ذلك الفساد أتاح لصدام أن يحقق كثيرا من أهدافه غير المشروعة. كانت هناك رشاوى، وكانت هناك عمولات؛ وكان هناك تراخٍ في الرقابة من قبل الأمانة العامة. وأغضت بعض الدول الأعضاء ببصرها عن ذلك الفساد.

ونحن نتطلع إلى وصول رؤساء دولنا إلى نيويورك في الأسبوع القادم ليناقشوا فيما يناقشون من مواضيع أهمية إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ونخطط علما بالنداء الذي

إدانة تلك الأمور، يجب ألا ننسى أن الظلم الأكبر الذي ارتكب في حق شعب العراق والمنطقة كان من فعل صدام.

ولقد استمعنا هذا الصباح إلى إقرار الأمين العام بمسؤولية شخصية ومؤسسية. وعند النظر في ما حدث، يجب أن يتضح لنا جميعا أن كثيرا من المعنيين في ظروف تلك الفترة كانوا يركزون بشدة على جوانب أخرى من المشكلة العراقية بدلا من التركيز على الإدارة المسؤولة لبرنامج النفط مقابل الغذاء. ولذلك يبدو التقرير وكأنه يبرز بحق النواقص في إدارة الأمانة العامة، والدور الذي أداه مجلس الأمن في إنشاء ومراقبة برنامج النفط مقابل الغذاء، ودور الدول الأعضاء في إنفاذ جزاءات العراق.

ومن ثم، بالنسبة إلى المملكة المتحدة، فنحن نتفق كثيرا مع الأمين العام على أنه عند دراسة هذا التقرير يجب أن نستخلص العبر للمستقبل، خاصة بشأن مسألة الإصلاح الإداري. فالنواقص الخطيرة التي تم تحديدها يجب تصحيحها، ويؤكد ذلك الحاجة إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر القمة في الأسبوع المقبل، مع إحداث تغييرات حقيقية لضمان الفعالية والخضوع للمساءلة والشفافية، وربما قبل كل شيء ضمان الإشراف الضروري، ثم ضمان نهوض كل المعنيين بمسؤولياتهم.

ومن ناحيتنا، نحن نؤيد بالكامل الأمين العام في جهوده لضمان استخلاص العبر الحقيقية من هذا التقرير ثم اتخاذ الإجراءات.

السيد بولتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح للدول الأعضاء بالتعبير عن ردود فعلها المبدئية على آخر تقرير للجنة التحقيق المستقلة. كما أشكر الأمين العام على تعقيباته اليوم. وأشكر الرئيس فولكر على العمل الهام الذي قام به خلال العام المنصرم.

ونرى من غير العدل أن يُقتصر في وصف هذا البرنامج الإنساني على العبارات السلبية. والسيد فولكر كما أرى يقدم فهما حقيقيا لجوهر وطابع البرنامج الإنساني. وأود أن أذكر المجلس بإشارته إلى أن البرنامج صمم تصميمًا صحيحًا ولكنه تعرض للتقويض في أثناء تنفيذه. وهذا أمر، كما نعرف، كثير الحدوث حتى في عمليات تقل في ضخامتها كثيرا عن هذا البرنامج.

وهناك مناقشة جارية في الوقت الحالي بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقد اقترح الأمين العام تدابير للنهوض بأنشطة الأمانة العامة؛ ونحن بصفة عامة نؤيدها ونندعمها. وندعو الأمين العام إلى مواصلة بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه.

وبالرغم من الأخطاء وإساءات التقدير، والفساد، والأخطاء الجسيمة في تنفيذ البرنامج بوجه عام، فإنه برهن على إمكان القيام بأعمال واسعة النطاق من هذا القبيل، وعلى أن الأمم المتحدة قادرة على تقديم المساعدات للمدنيين الذين يعيشون في ظل أوضاع شديدة المشقة. والأمم المتحدة كذلك، فيما نرى، هي الجهة الوحيدة القادرة على الاضطلاع بمهام ذات طابع شامل وعالمي كهذا. ومن دواعي الأسف أن الأحداث الأخيرة قد أظهرت أن الحاجة سوف تظل قائمة للاضطلاع بعمليات إنسانية دولية كبرى. وأهم شيء في الوقت الحاضر هو اعتماد الاستنتاجات الضرورية والصحيحة وكيفية تنفيذها وإدارتها.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أود أن أتوجه بالشكر للسيد فولكر على عرضه تقرير لجنة التحقيق المستقلة. كما أود أن أشكره على العمل الممتاز الذي قام به في رئاسة هذه اللجنة. ومن قبيل العُلُوّ والإسراف التام أن أصدر الآن حكما على وثيقة تقع في عدة مئات من الصفحات لم توزع وتعرض علينا إلا منذ برهة.

وجهه رئيس اللجنة فولكر بزيادة ضوابط مراجعة الحسابات والإدارة، بما في ذلك الاستعانة بمجلس مستقل لمراجعي الحسابات، والأخذ بقواعد أخلاقية تنظيمية أشد صرامة، وتنشيط إدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة ولبرامجها. وقد كنا نعمل من أجل ذلك تماما على مدى العدة أيام الماضية، ولكننا لم نجد إلا مقاومة من عشرات البلدان التي لا تزال في حالة من إنكار الواقع، بلدان تزعم أن سير الأمور كما كانت تسير في داخل الأمم المتحدة أمر طيب. وهذا التقرير يرفض دون مواربة فكرة أن سير الأمور كالمعتاد في الأمم المتحدة أمر مقبول. ويلزم أن نصلح الأمم المتحدة على نحو يحول دون حدوث فضيحة أخرى من قبيل فضيحة النفط مقابل الغذاء. إن مصداقية الأمم المتحدة تتوقف على ذلك.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أرحب بالأمين العام، السيد كوفي عنان، وبرئيس لجنة التحقيق المستقلة السيد فولكر. ونشكر السيد فولكر على هذا التقرير، ونثني عليه وعلى أعضاء اللجنة المستقلة الآخرين لما قاموا به من عمل. وقد تلقينا التقرير، وهو وثيقة شاملة تفصيلية. وسوف نحتاج إلى قدر من الوقت لدراسته، وسوف نولي تلك المهمة اهتمامنا الوثيق بشكل واضح.

بيد أني وقد اطلعت على التمهيد للتقرير قبل هذه الجلسة، وبعد أن استمعت اليوم إلى السيد فولكر وإلى الأمين العام، أود أن أقول على سبيل التعليق المبدئي إنني أشارتهما الكثير من استنتاجاتهما. فقد أذن مجلس الأمن قبل تسع سنوات بإنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنساني للنفط مقابل الغذاء بوصفه تدبيرا يرمي إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب العراقي التي نتجت عن سنين كثيرة من الجزاءات الشاملة والحظر الشامل. وظل البرنامج يعمل حتى آذار/مارس ٢٠٠٣، حين جرى تعليقه لأسباب معلومة للكافة.

على البرنامج. كما لا يمكن إنكار أنه نتيجة لعدم اليقظة من جانب مجلس الأمن والأمانة العامة، حدث فساد في أنشطة الشركات الخاصة التي كانت لها علاقة بالمجلس، كما كان لها علاقة ببعض المسؤولين في الأمانة العامة.

ولا ينكر أيضاً أن شعب العراق هو الذي دفع أعلى التكاليف منذ فرض الجزاءات حتى وقوع الأخطاء التي طرأت على البرنامج. فقد لطمه أولاً تأثير الجزاءات القاسية. ثم عانى أيضاً من ابتزاز قاداته، والشركات الخاصة الفاسدة، وبعض مسؤولي الأمانة العامة، مما أدى لنهب ثرواته نهباً.

إن تقرير لجنة فولكر مذهل وحكمه الصادر في التقرير قاطع. لقد فشلت الأمم المتحدة فشلاً ذريعاً. وهذا كله يشكل خطورة أكبر نظراً لأن أعمالها، أكثر من أعمال أي مؤسسة أخرى، يجب أن تكون فوق الشبهات. وأشارت اللجنة أيضاً إلى نواقص المنظمة وعيوبها وسوء أدائها، فضلاً عن طرق معالجتها. وسلطت الضوء بجلء على غياب المراجعة والمراقبة المستقلتين فعلاً وأشارت إلى أن الأمين العام لا يملك تحت تصرفه الهياكل والأدوات التي تمكنه من الإشراف على الأنشطة التشغيلية للمنظمة ورصدها بفعالية. ويبين التقرير بصدق حقيقة أن الأمين العام ينظر إليه اليوم على أنه دبلوماسي ومسؤول سياسي أكثر من كونه مديراً. وفي ذلك الصدد، يقدم التقرير أيضاً تحية مستحقة لعمل الأمين العام في الجبهتين السياسية والدبلوماسية.

العبرة التي يجب على المجلس أن يعتبر بها تتعلق بنظام الجزاءات بالذات. فقد توقف المجلس بالفعل من تطبيق الجزاءات التي كانت تفرض بطريقة مجردة من المشاعر - بل وحتى بطريقة عمياء - ولكن ينبغي له أن يفعل المزيد. إن الجزاءات يجب أن تفرض كحل أخير، وينبغي أن تفرض بطريقة لا تلحق الضرر بالمدينين الأبرياء، وينبغي أن تحدد بسقف زمني.

يبد أن أود أن أدلي ببعض ملاحظات عامة مبدئية على برنامج النفط مقابل الغذاء.

مما لا يمكن إنكاره أن ذلك البرنامج، وهو برنامج إنساني كان من حيث نطاقه أوسع عملية من نوعها تقوم بها الأمم المتحدة، استطاع أن ينقذ حياة الملايين من الأبرياء الذين فرض عليهم مجلس الأمن نظاماً للجزاءات لا رحمة فيه. وكانت سترهق أرواحهم بدون ذلك البرنامج. علاوة على ذلك، كما أوضحت اللجنة، كان وجود البرنامج يعني عدم حصول العراق أو تطويره لأسلحة الدمار الشامل. وليس ذلك بالإنجاز الهين.

ولا سبيل أيضاً إلى إنكار أن الأمم المتحدة سرعان ما شعرت بضخامة المهام الداخلية في إدارة ذلك البرنامج وتعقيدها. فلم تكن الأمم المتحدة، والأمانة العامة قبل غيرها، مجهزة فيما يتعلق بالإدارة أو التخطيط أو السيطرة للاضطلاع بكل تلك المهام التي لزم أن تتعلمها في أثناء القيام بها. ومع ذلك فإن الشغل الشاغل لمجلس الأمن، إن لم يكن الهاجس الذي استحوذ عليه، تمثل في التأكد من أن السلع التي تباع للعراق لا يمكن استخدامها للأغراض العسكرية. وعلى سبيل المثال، كانت العقود المتعلقة ببيع الحافلات والمركبات النهرية تتعرض للوقوف على أساس أن تلك المركبات قد تستخدم لأغراض عسكرية.

ولا بد إذن من أن يقبل مجلس الأمن بنصيب كبير جدا من المسؤولية عن الانحرافات التي ارتكبت، لأن المجلس هو الذي صنع البرنامج، وهو الذي قام برصد الجزاءات التي فرضها، وهو الذي رخص بجميع العقود المتعلقة بتوريد السلع للعراق.

ومن الواضح أن الاختلافات في الرأي، كما يحدث كثيراً، بين بعض من أكثر أعضاء مجلس الأمن نفوذاً قد أعاققت بالفعل فعالية أنشطة المجلس في كفالة الرقابة الفعالة

درجة التعقد الكبيرة للعمليات التي كان يجب أن تنفذ وكان يجب المساءلة فيها. لذا يتقدم وفدي مرة أخرى بالتحية إلى العديد من موظفي الأمم المتحدة الذين اضطلعوا من باب شعورهم بالواجب بمسؤولياتهم بموجب البرنامج من دون التورط بأي صورة في أي عمل مشين أو فساد.

ثانياً، بعد قول ذلك، من سوء الحظ ومما يعتبر خطيراً حقاً أن تكون قد وقعت على ما يبدو حالات إهمال معينة وارتكبت أعمال مشينة وهذا أمر لا يغتفر. التقرير مستفيض وشامل جداً في تحرياته. ونظراً لجسامة الفساد وسوء الإدارة المزعومين، ومع مراعاة العواقب السياسية المترتبة عليهما، كان متوقفاً من اللجنة أن تفي بمعايير عالية جداً بغية استعادة الثقة بالأمم المتحدة. ويسرنا أن تكون اللجنة قد ارتقت إلى مستوى التحدي. وعلى وجه التحديد، لم يتم قط النظر في مسألة القواعد الأخلاقية بصورة صريحة في تقرير للأمم المتحدة بهذه الصورة الأساسية. ولو لم يتم التطرق إلى هذه المسألة فإنها ربما ستجعل من المستحيل استعادة الثقة بالأمم المتحدة. لذلك السبب تعتبر مساهمة اللجنة حاسمة الأهمية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تضع موضع الجدل استنتاجات اللجنة وتوصياتها، وأن تدرس الادعاءات التي هزت ثقة المجتمع الدولي بالأمم المتحدة بصورة خطيرة جداً، وأن تبذل قصارى جهدها لاستعادة تلك الثقة.

أخيراً، إن توصيات التقرير المحددة الأربع المتعلقة بإصلاح إدارة الأمم المتحدة تشكل مساهمة مفيدة في المناقشة الجارية في الجمعية العامة بشأن مؤتمر القمة الذي سيبدأ الأسبوع المقبل. وإننا سندرس كل واحدة منها بالتفصيل. وإن الدول الأعضاء، وبخاصة تلك التي كانت لديها علاقة وثيقة بإدارة البرنامج في مجلس الأمن، فضلاً عن الأمانة العامة، تقع عليها مسؤولية جليلة بأن تعتمد وتنفذ الإصلاحات الإدارية والإصلاحات الأخرى المطلوبة على

إن برنامج الإصلاح الطموح الذي نشترك فيه اليوم - والذي بادر به وصممه الأمين العام بنفسه، الذي نشق به ثقة تامة - يتيح لنا الفرصة لإجراء التغييرات المطلوبة، بطريقة حصيفة ومتروية ولكن بشعور قوي بالإلحاحية، إذا ما أردنا للمنظمة، التي لا بديل لها، أن تتمكن من الاضطلاع بدورها في الساحة الدولية بفعالية ومسؤولية وثقة متجددة.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نشكر السيد فولكر على عرضه المفصل لتقرير اللجنة. ونشكر أيضاً الأمين العام على ملاحظاته.

إننا نثمن روح الاحتراف العالية والدقة المثالية اللتين اضطلع من خلالهما السيد فولكر وأعضاء اللجنة الآخرون بمهامهم في ظل ظروف صعبة. إن اليابان ترحب بتقديم التقرير. وبسبب ضخامة التقرير وحساسية المسألة، فإننا بحاجة إلى الوقت لدراسته بتأن وشمولية. إلا أننا نرغب في هذه المرحلة في إبداء بضع ملاحظات أولية.

أولاً، قبل أن نبدأ بتوجيه أصابع الاتهام إلى المشاكل والعيوب التي برزت إلى السطح الآن، من الأهمية بمكان أن نلاحظ الحقيقة المركزية بأن برنامج النفط مقابل الغذاء نجح في إنقاذ أرواح وتخفيف معاناة عراقيين كثيرين خلال السنوات العديدة التي عمل فيها البرنامج عن طريق عمله الإنساني الضروري، وبالتالي تلافي كارثة إنسانية خطيرة. وكما نوه السيد فولكر، لم يكن ذلك انجازاً هيناً.

لقد كان البرنامج حقاً محاولة جادة - بنطاق وتعقيد يفوقان التصور - مصمم لسد الثغرة بين الحاجة إلى الإبقاء على الجزاءات الفعالة ضد حكومة صدام حسين من ناحية، والحاجة إلى تحسين الظروف الإنسانية لعامة الشعب العراقي الذي يعيش في ظل النظام من ناحية أخرى. ولم يكن للبرنامج مثيل في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من حيث حجم وضخامة المبالغ التي انطوى عليها ومن حيث

دواعي الجزع لكثيرين منا رؤية حملة منظمة منسقة تشن، بينما كانت التحقيقات جارية، لتطليخ سمعة المنظمة، بفرشة عريضة واحدة، على أنها هيئة فاسدة في الأصل وتفتقر إلى المهارات اللازمة ولا تماشى مطالب العصر. وذلك مدعاة لبالغ الأسف وغير صحيح. فالفساد ليس حكرا على أي بلد، ولا هو حكر على منظمة عامة لوحدها. ويمكن أن يوجد في أي مكان، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ويجب ألا يعتبر التقرير بمثابة اتهام لرؤية الأمم المتحدة ومثلها العليا وتطلعاتها. وتبقى تلك الأهداف السامية فوق الشبهات. ولدينا تعهد والتزام بأن نحافظ على هذه الأهداف السامية وبأن ندافع عنها. ويتعين علينا أن نجعل هذه المنظمة، وخاصة الأمانة العامة، أفضل في خدمة تلك الأهداف. وذلك هو التحدي الذي يواجهنا بينما نتلقى التقرير وبينما يعكف هذا المجلس والجمعية العامة، خاصة، على دراسة نتائج التقرير في محاولة لجعل هذه المؤسسة منظمة أفضل.

السيد دلاسا بليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فولكر على تقديمه التقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه.

تشيد فرنسا بتقديم التقرير لمجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، الذي رحب فيه المجلس، في ابريل/نيسان ٢٠٠٤، بتعيين اللجنة بمبادرة من الأمين العام. لقد تصرف الأمين العام بجرأة لضمان الشفافية والحقيقة، وفرنسا تشيد به.

إن بلدي أيد تأييدا كاملا إنشاء تلك الهيئة المستقلة وتعاون تعاوننا تاما وبشفافية معها. وكان دائما يحدونا الأمل أن يُلقى أسطح ضوء على المخالفات التي ارتكبت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وحظي التقرير النهائي بتقدير

وجه السرعة، ليتسنى للمنظمة بأسرها أن تستقي العبر من قضايا برنامج النفط مقابل الغذاء وتستعيد ثقة العالم بالأمم المتحدة.

السيد منونغي (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشارك في شكر الرئيس فولكر وفريقه على التقرير المعروض علينا، وكذلك الأمين العام على بيانه.

لقد قال آخرون إن برنامج النفط مقابل الغذاء برنامج ما كان يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة أبدا. وإننا نوافق على ذلك. إنه برنامج انطوى على ممارسات مشكوك فيها أدت بقدر كبير إلى تشويه سمعة المنظمة وتقويض الثقة الدولية بها. وهذا ليس من الإنصاف إلى حد كبير. وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يستمر سنوات ولم يكن من الممكن أن يستمر سنوات من دون ممارسة النفوذ والإشراف من قبل الدول الأعضاء. هذه لم تكن وليست قضية اندفاع متهور من الأمانة العامة من دون إشراف من الدول الأعضاء. والرئيس فولكر أوضح ذلك بجلاء في ملاحظاته الافتتاحية. وإن ما حدث إنما حدث كله تحت الرصد الجماعي للمجلس. ونحن إذ نتلقى التقرير نرى أن ضرورة التوازن يجب أن تسود، سواء في تقييم ما كان يمكن للأمانة العامة أن تفعله بطريقة أفضل أو في ما كان يجب على الدول الأعضاء أن تفعله بطريقة أفضل. وإن الأمين العام قد عبر عن ذلك ببلاغة بصورة جيدة: ثمة عبر لنا جميعا يجب أن نعتبر بها.

إننا لا نقلل من شأن الادعاءات بالفساد الواردة في التقرير. الفساد بلاء يجب محاربته بكل ثمن. فهو يرفع من تكاليف المعاملات ويحولنا جميعا، في النهاية، إلى ضحايا. وكل تلك الادعاءات يجب التحقيق فيها، كما تم فعلا، وكل المسؤولين يجب محاسبتهم أمام القانون. مع ذلك، كان من

التصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي حاليا.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السيد بول فولكر على توليه عرض تقرير لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.

كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام الذي أدلى به سابقا في هذه الجلسة.

وأوضح دليل على العمل الجيد الذي أنجزه السيد فولكر وزملائه، السيد غولدستون والسيد بيت، هو التقرير المطول جدا المعروض علينا. ونظرا لأن من الواضح أنه لم يتح لنا الوقت لدراسة تلك الوثيقة المعقدة جدا، فإن رد فعلنا الفوري هنا لا يمكن أن يكون إلا أوليا. وحالما نجري تحليلا متأنيا للتقرير وللتائج والتوصيات الواردة فيه، فإننا سندلي بالمزيد من التعليقات.

ونرى أن النتائج التي قدمها السيد فولكر باللغة الأهمية وجديرة بأن تدرس دراسة متأنية، ليس من قبل مجلس الأمن والأمانة العامة فحسب، بل أيضا من قبل الجمعية العامة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وما زلنا نؤمن بأنه، بالرغم من قيود برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن البرنامج كان ناجحا في تخفيف الأزمة الإنسانية في العراق خلال عدد من الأعوام. وساعد البرنامج على توفير الأغذية والأدوية للمدنيين الأبرياء والضعفاء. وللأسف، كما يوضح التقرير، استغل نظام صدام حسين البرنامج لتحقيق فوائد سياسية واقتصادية. كما أن الشركات الخاصة استغلت البرنامج، ونحن ننتظر تقريراً أكثر تفصيلاً عن ذلك الجانب حينما تستكمل اللجنة عملها.

كبير. ونرحب بالعمل الهام الذي أنجزته اللجنة ورئيسها في زمن محدود وفي ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

وقد اطلعنا على مقدمة التقرير التي أعلنت أمس. وستدرس السلطات الفرنسية بعناية نتائج التقرير وتوصياته قبل الإدلاء ببيان نهائي بشأن مضمونه. وكرد فعل أولي، فإننا نشدد على النقاط التالية.

أولا، وكما لاحظ السيد فولكر، كان برنامج النفط مقابل الغذاء المسعى البشري الأكبر والأكثر تعقيدا وطموحا الذي بذلته الأمم المتحدة. ونظرا لنطاق البرنامج والصعوبات السياسية والتكاليف المالية، لا يمكن مقارنته بأي برنامج آخر أطلقته المنظمة. ويشدد التقرير على أن البرنامج قدم مساعدة كبيرة للشعب العراقي، وبالتالي مكنه من التغلب على تهديد نشوب أزمة إنسانية ومن المحافظة على الجهد الدولي الرامي إلى منع العراق من الحصول على الأسلحة المحظورة.

وكان هناك عدد من حالات الانهيار. وكما أوضح السيد فولكر، فإن المسؤولية عن حالات الانهيار تلك مسؤولية جماعية. وهي تقع قبل كل شيء على عاتق النظام العراقي بالذات، ولكنها تقع أيضا على عاتق الأطراف الفاعلة الأخرى في البرنامج. ويجب علينا جميعا الآن أن نستخلص العبر من التجربة. وفي ذلك الصدد، ننوه بالتوصيات الواردة في مقدمة تقرير السيد فولكر. ولدينا كل الثقة بقدرة الأمم المتحدة على استخلاص الدروس من التقرير وعلى معالجة أوجه الاختلال التي أبرزها تحقيق اللجنة.

أخيرا، إننا نلاحظ أن تقرير اللجنة يشدد على أهمية تحقيق الإصلاح الناجح للأمم المتحدة في مؤتمر القمة المقبل للجمعية العامة. وتشارك فرنسا ذلك الشعور بالقلق وتؤكد من جديد على تصميمها على ضمان أن يشكل مؤتمر القمة مناسبة لإجراء إصلاح معمق للمنظمة لكي تتمكن من

المستقلة فيما يتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وبالنظر إلى الطابع الشامل للوثيقة التي تلقيناها، سوف يقتصر بياني على ملاحظات أولية على تلك الوثيقة.

إن التعقيدات التي انطوى عليها تنفيذ برنامج من عدة بلايين من الدولارات طوال الجزء الأكبر من عقد من العمل تتطلب تحييضاً ودراسة دقيقة للاستنتاجات التي نشرتها اللجنة. ونثق بأن تلك الاستنتاجات سوف تسلط الضوء على العديد من المزايع بشأن سوء الإدارة وغير ذلك من الاتهامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء. وما زلنا نأمل أن توفر ردوداً محددة للشكوك والهواجس بهذا الشأن.

ويرى وفدي أنه ينبغي النظر إلى التقرير نظرة استشرافية ومنهجية للعمل على أساس استنتاجاته وتوصياته، وتعزيز إنشاء آليات الرقابة الكافية القادرة على ضمان عدم تكرار المخالفات وسوء الإدارة على هذا النحو في المستقبل. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن برنامج النفط مقابل الغذاء قد أنشأه مجلس الأمن بالإجماع وأنه حقق أهدافه بتوفير المساعدات الإنسانية الأساسية لسكان العراق المحتاجين تحت وطأة الجزاءات الدولية وفي ظروف صعبة أخرى.

وفي الوقت الحالي، ينصرف كل الاهتمام إلى اتخاذ الاستعدادات اللازمة لإنجاح الاجتماع الرفيع المستوى الوشيك. وإذا لم يتبق سوى أقل من أسبوع واحد على انعقاد ذلك الحدث، فإننا جميعاً نحري مشاورات دقيقة ومعقدة لضمان أن تكون نتائج اجتماع القمة هذا على مستوى أبعاد الحدث باعتباره أكبر تجمع لزعماء العالم، ربما في كل العصور. ولذلك، ينبغي أن تبذل كل الجهود للتأكد من أن إصدار التقرير في هذا الوقت بالذات لن يكون له ذلك الأثر غير المتوخى بصرف الانتباه عن حدث الاجتماع الرفيع المستوى. وفي المقابل، فإن قرب انعقاد اجتماع القمة يجب

إن الفوائد التي جناها صدام حسين، كما لوحظ هنا، تحققت بفضل العديد من حالات الانهيار في الإدارة والتخطيط ومراجعة الحسابات والإشراف من جانب الأمين العام والأمانة العامة. ومن الواضح أيضاً أن مجلس الأمن يتحمل قدراً معيناً من المسؤولية في ذلك الصدد، وخاصة من جانب أكثر أعضاء المجلس تأثراً، الذين سمحوا بصرف انتباههم والتقصير في إدارتهم لبرنامج بالغ التطور وغير عملي.

غير أننا نرى أن كل ذلك بات في عداد الماضي. ويبدو من المهم لنا الآن أن نفكر في المستقبل وأن نعمل بصورة جماعية على تنفيذ إصلاحات متعمقة تسمح مستقبلاً بحل المشاكل التي حددتها اللجنة تفادياً لمواجهة هذا الوضع مرة أخرى.

ولكن، بحسب ما استمعنا إليه توأ، نرى من الأهمية بمكان أن نشدد على أن الإصلاح، شأنه شأن أي إصلاحات يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها، هو مسؤولية الدول الأعضاء كافة - أي كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وتقع على مجلس الأمن أيضاً مسؤولية في هذا المجال. ولذلك، نحن على استعداد للعمل داخل المجلس، بالطاقة اللازمة، لمحاولة استعادة الثقة بالمنظمة في هذه السنة ذات الأهمية البالغة لإصلاحها. ونعتقد أن ذلك هو الالتزام الرئيسي المنفرد الذي ينبغي لنا تنفيذه في الوقت الحالي كيما يمكننا أن نضطلع مستقبلاً بمهام في نفس حجم وتعقد المهمة التي حاول البرنامج موضوع مناقشتنا أن يقوم بها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

أشكر الأمين العام كوفي عنان على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم. كما يتقدم وفدي بالشكر إلى السيد بول فولكر على التقرير وعلى إحاطته الإعلامية بشأن الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها لجنة التحقيق

وفعال يكفل الخضوع للمساءلة. وعليه، نلاحظ تركيز اللجنة على الحاجة إلى إصلاح إداري شامل ووضع الضوابط ومراجعة الحسابات بصورة يوثق بها بشكل أكبر، وقيادة تنفيذية قوية. والمسؤولية عن ضمان ذلك تقع على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة - أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة على حد سواء. وقد آن الأوان، والوقت قصير، لاتخاذ قرارات جريئة بشأن إصلاح إدارة الأمم المتحدة. وعلى اجتماع القمة الذي ينعقد في الأسبوع القادم أن يتخذ هذه القرارات.

السيد فسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):
اتسم العامان الماضيان بصعوبة شديدة بالنسبة للأمين العام. ولكننا جميعاً تابعنا شجاعته وتصميمه ونزاهته في تقديم الاقتراحات وإدخال التغييرات، بدءاً بتعيين لجنة التحقيق المستقلة. وأعتقد أن بيانه اليوم يثبت ما قلته للتو.

ونتقدم بالشكر للسيد فولكر وسائر أعضاء اللجنة على الإحاطة الإعلامية اليوم، وعلى تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس الأمن. وإن جاز لي أن أحكم على التقرير بحجمه فحسب، فإنه يبين أكثر من سنة من العمل الذي شارك فيه عشرات من المحامين والحقوقيين وأخصائيي الطب العدلي. ولكن، بغض النظر عن حجم التقرير، فإن المهم هو محتواه. وفيما يتعلق بذلك المحتوى، فلم نحصل إلا على لمحة بسيطة من خلال التمهيد، الذي نشر بالأمس على موقع لجنة التحقيق المستقلة، والإحاطة الإعلامية التي وافانا بها السيد فولكر صباح هذا اليوم.

وإنصافاً للعمل المكثف الذي قامت به اللجنة، وبغية استخلاص الدروس الممكنة من أجل المستقبل، فإننا نقدر ضرورة إخضاع التقرير لدراسة متأنية والنظر بتمعن في النتائج التي خلص إليها. وغني عن القول إن ذلك سيستغرق بعض الوقت، ولكن مهما طال هذا الوقت لابد من فعل شيء ما، وبأسلوب متماسك وعقلاني.

ألا يفضي إلى النظر في الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ذاته بصورة أقل مثالية.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، فإن وفدي يهتم للغاية بتلقي التقرير القادم الذي يركز على الشركات الخاصة التي اشتركت في برنامج النفط مقابل الغذاء. فسوف يشكل التقرير بعداً هاماً - وربما لا غنى عنه - في تقييم أوجه القصور في ذلك البرنامج تقييماً سليماً.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد فولكر على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه لتقرير لجنة التحقيق المستقلة. وبالمثل، أشكر الأمين العام على بيانه الهام.

خلال الأيام المقبلة، ستدرس الدانمرك الاستنتاجات والنتائج التي خلص إليها التقرير. ونتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذا التقرير. ولكن فيما يلي ملاحظتنا الأولية.

كما هو متوقع، يشير التقرير إلى أوجه القصور المختلفة في هياكل الإدارة والإجراءات الإدارية وآليات المساءلة داخل الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى حالات خطيرة من سوء الاستغلال والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء. كما يوضح التقرير أن المسؤولية عن أوجه القصور في البرنامج يجب أن تتحملها بصورة عامة الدول الأعضاء والشركات الخاصة وموظفو الأمم المتحدة. ولكن، يجب ألا نغفل عن أن التقرير يؤكد أن البرنامج قد أسهم فعلاً في تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب العراقي. غير أن التقرير يؤكد أيضاً على أهمية الإصلاح الإداري الناجح للأمم المتحدة.

وما فتئت الدانمرك تؤيد الاقتراحات الداعية إلى إصلاح إدارة هذه المنظمة. فإذا أريد للمنظمة أن تحظى بمصداقية كاملة، فلا بد لها من نظام لإدارة مواردها شفاف

لتعيين هذا الفريق. فمن ناحية، استرشدنا آنذاك بما ارتأينا أنه مصلحة مشتركة لنا جميعاً، وهي تحقيق أقصى درجات الوضوح وإلقاء الضوء على شواغل الوفود المتعلقة بإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن ناحية أخرى، كنا واثقين بأن المؤهلات الرائعة للسيد فولكر وزملائه ستضمن مستويات عالية من النزاهة والاستقلال وروح الاحتراف التي ينتظرها المرء من ذلك التحقيق الممتاز حقاً.

لقد قرأنا الموجز التنفيذي للتقرير الضخم ولاحظنا أن التحقيق الإجمالي قد توصل إلى "أحكام نهائية لا لبس فيها". ولكن لا يمكن أن يُنتظر منا أن نكون مطلعين بشكل كامل على نتائج التقرير النهائي، وحجج تلك النتائج، وقبل كل شيء مجمل نطاق الآثار السياسية والقانونية والتنظيمية لتلك النتائج. ولذلك سأكتفي بطرح نقطتين تمهيديتين استناداً إلى جوانب تبدو جلية بالفعل في هذه المرحلة المبكرة.

أولاً، وكما برز في التقرير المؤقت السابق، اجتمعت عدة عوامل أساسية لتسبب نواقص وإخفاقات في إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، وهي الدور الرئيسي للنظام العراقي السابق في تحويل البرنامج لمصلحته الذاتية؛ والفساد المستشري والسائد على أرض الواقع؛ وغياب الضوابط والنظم وآلية المراجعة الملائمة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وأعمال الفساد الفردية والأعمال المحظورة داخل الأمانة العامة؛ وعيوب الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن؛ وكذلك التفاوت في تنفيذ الدول الأعضاء لها. ولكن ينبغي ألا نغفل حقيقة أن البرنامج قد حقق نتائج إيجابية في محاولة صعبة لمواءمة وموازنة جزاءات قاسية مع الإمداد اللازم للشعب العراقي بالبضائع الإنسانية.

ثانياً، يشير التقرير النهائي إلى أن المنظمة والأمانة العامة "لم تكونا ببساطة صالحتين للتصدي للتحديات

يجب ألا نتسرع تحت وطأة الضغوط في التوصل إلى أحكام نهائية بشأن ما إذا كانت عمليات برنامج النفط مقابل الغذاء قد قوضت مصداقية الأمم المتحدة أم لا. فينبغي ألا ينسى المرء أن البرنامج، كما تقول اللجنة، قد لبي بشكل جيد الاحتياجات الغذائية والصحية للشعب العراقي، وهي الاحتياجات التي أهملها صدام كثيراً وبشكل مستمر. كما أن البرنامج في الوقت ذاته، منع صدام من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وأظن أن الكثير مما ورد في التقرير يعكس بصفة أساسية طبيعة الوحش - أي طبيعة الأمم المتحدة نفسها. فيجب ألا ننسى أن الأمم المتحدة منظمة فريدة، تختلف عن أية منظمة أخرى في العالم. وهي محصلة كل مكوناتها، ومكوناتها هذه تشمل، ضمن أمور أخرى، ١٩١ دولة عضواً مستقلة وعدداً لا يحصى من مختلف الهيئات والوكالات المتخصصة واللجان، إلى آخر ذلك.

إن التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء يمدنا بمعلومات قيمة بشأن الكيفية التي يمكننا بها تحسين أعمال هذه المنظمة العامة. وإنني واثق بأننا جميعاً سنراعي تلك النتائج مجدية في رغبتنا المشتركة في ضمان تحقيق الفعالية القصوى للمنظمة في جميع المجالات - خاصة في مجالات الإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة - مثلما نسعى جميعاً جاهدين لتحقيقها في بلداننا.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي أيضاً بالرئيس فولكر وفريقه على العمل المثير للإعجاب الذي تم في وقت قياسي لاستعراض إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو البرنامج الإنساني الأكثر تعقيداً الذي يُعهد به إلى الأمم المتحدة وتديره حتى الآن.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، شرع المجلس في اتخاذ القرار ١٥٣٨ (٢٠٠٤)، معرباً فيه عن تأييد مبادرة الأمين العام

إن الصين تقدر العمل الذي قامت به لجنة التحقيق المستقلة خلال العام المنصرم. ونعتقد أن هذا التحقيق سيمكّن جميع الأطراف من أن تفهم المشاكل التي ظهرت في برنامج النفط مقابل الغذاء بصورة أفضل. والتقرير الذي قدمه السيد فولكر للتو يتضمن أكثر من ١٠٠٠ صفحة تشمل سلسلة من التوصيات والمسائل الهامة. وستدرس الصين التقرير بعناية، ونتطلع إلى مناقشة المجلس له في المستقبل.

السيد آهو - غليل (بنن) (تكلم بالفرنسية):

نشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة حتى نتمكن من تبادل الآراء بشأن إصدار التقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة، التي أنشأها الأمين العام لبحث ادعاءات الاختلاس المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

يهنئ وفدي السيد فولكر وكل فريقه على تقديم هذا التقرير، الذي تهم به بنن كثيرا. وبما أن التقرير قد صدر الآن، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدرسه بكل العناية اللازمة حتى تستطيع استخلاص العبر منه وإجراء الإصلاح اللازم لهماكل الأمم المتحدة ذات الصلة. ورغم أننا نعتقد أنه يجب دراسة التقرير بعناية، فإنه ليس متاحا حاليا إلا بالانكليزية. ونأمل إتاحتها قريبا بكل لغات الأمم المتحدة الأخرى.

وهكذا فإن وفدي ليس في وضع يسمح له بالإعراب عن آرائه في الموضوع، ولكن بنن تود في هذه المرحلة الأولية أن تعرب عن تقديرها للأمين العام لما أبداه من بعد النظر والشجاعة أولا في تكليف لجنة التحقيق المستقلة، ثم في تصميمه طوال هذه العملية على التصرف على نحو متسم بالشفافية فيما يتعلق بهذه المسألة، التي لا بد لنا من التسليم بحساسيتها الشديدة.

وتعرب بنن أيضا عن ترحيبها بمبادرة الأمين العام إلى تعزيز الأخذ بقواعد أخلاقية جديدة في إدارة الأمانة العامة.

الجسيمة حقاً التي شكلها برنامج النفط مقابل الغذاء أو حتى برامج ذات نطاق أصغر بكثير“.

ثالثاً، أخضع التحقيق المنظمة، في نظرنا، لمعايير مساءلة عالية وصارمة جدا. ولا يمكننا بالطبع أن نقبل بأي شيء أقل من ذلك لمنظمة يُنتظر منها أن تكون منارة لمساعدتنا المشتركة في العالم. ولا يمكننا، من ناحية أخرى، أن نكون ظالمين وأن نتجاهل السياق المعقد جدا الذي حدثت فيه الإخفاقات المسرودة، تماما مثلما لا نستطيع تجاهل طبيعة برنامج النفط مقابل الغذاء التي لا سابقة لها.

وتدلل نتائج لجنة التحقيق مرة أخرى على ضرورة القبول في إصلاح الأمم المتحدة بالحاجة إلى إرساء أخلاقيات ومعايير تنظيمية جديدة داخل المنظمة. ورغم أن النظرة التي نلقها الآن على التقرير المعروض علينا هي نظرة أولية إلا أنها تقيم حجة قوية من أجل الحفاظ على زخم إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة الإدارة الداخلية للمنظمة. وهذا لا يقع في الحقيقة ضمن نطاق سلطة مجلس الأمن وحده، فعلى منظومة الأمم المتحدة برمتها أن تستخلص العبر من نتائج تقرير فولكر.

ولكن ثمة عواقب واضحة لهذه النتائج على المشاريع المستقبلية لهذه الهيئة الهامة - عواقب سياسية وتشغيلية على حد سواء. ووفدي مستعد لمواصلة بحث النطاق الكامل للعواقب الناجمة عن الوثيقة الهامة الماثلة بين أيدينا. وفي القيام بذلك نشعر بأننا يتحتم علينا أن نأخذ في الاعتبار تعريفا دقيقا جدا لما يمثله مجلس الأمن ضمن منظومة الأمم المتحدة ومسؤولياته وارتباطاته فيما يتعلق بكل من برنامج النفط مقابل الغذاء والتحقيق الذي أُهي للتو.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود

في البداية أن أشكر السيد فولكر على إحاطته الإعلامية والأمين العام على بيانه.

بيد أن الوقت مناسب لصدور التقرير في هذه المرحلة، بينما الأمم المتحدة بأسرها منهكة في الحديث عن الإصلاح. ذلك أن إصلاح الأمم المتحدة هو أحد الأمور التي يدعو إليها التقرير من أجل النهوض بفعالية المنظمة بشكل عام في المستقبل، بالنظر إلى الطفرة في التهديدات والتحديات التي تواجهها. وهذا الإصلاح ذاته هو ما دعا إليه الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح". وأهم من ذلك أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة هو أيضا ما ستناقشه الجلسة العامة الرفيعة المستوى في الأسبوع المقبل. وباختصار، تتعلق المسألة بالإصلاح العاجل، وقد آن أوان الإصلاح المنشود، على حد تعبير تقرير فولكر، وهو مصيب فيه.

وبينما تستعرض الأمم المتحدة بأسرها نظام الإدارة في مجموعته، من المهم أن يكفل تطبيق تدابير الإصلاح الملزمة وإدماجها في مشروع وثيقة ختامية يمكن لقادتنا أن يعتمدوها بعد أسبوع من الزمن.

وفيما يتعلق بموضوع الإصلاحات، تثنى الفلبين على الأمين العام لبدئه عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها حتى قبل إنشاء لجنة التحقيق المستقلة لاستعراض برنامج النفط مقابل الغذاء.

ولدى الفلبين ثقة بأن كثيرا من التوصيات، فضلا عن العبر المستفادة من التقرير، سوف تشكل بصورة جيدة للغاية إسهامات كبيرة في عملية إصلاح الأمم المتحدة الجاري الاضطلاع بها.

استأنف الآن مهامه كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الصميدعي (العراق) (تكلم بالانكليزية):

أشكركم سيدي على السماح للعراق بالمشاركة في هذه الجلسة. ولم أكن أدرك أن لي حق التكلم حتى وصلت إلى

وأوجه الضعف التي كُشف عنها في أداء الهياكل المعنية وفي التنسيق والتعاون فيما بين مختلف الأجهزة التابعة للأمم المتحدة إنما تلقن دروسا تبرر الإصلاحات الجاري الآن مناقشتها. والتدابير التي يدعو لها الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في هذا الصدد مشجعة للغاية.

ونعرب عن تقديرنا للإسهام الذي لا يقدر بثمن الذي قدمه البرنامج للتخفيف من حدة معاناة الشعب العراقي تحت وطأة الجزاءات الاقتصادية. وبعد أن تحقق هذا الهدف الرئيسي، ترى بنن لزما علينا جميعا أن نلتزم الآن بحلولا مناسبة للعيوب التي تم تحديدها، وأن نتجنب تحويل اهتمامنا عن حتميات إدخال الديمقراطية على منظمنا وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سادلي الآن ببيان

بصفتي ممثلا للفلبين.

نضم صوتنا إلى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام على بيانه الهام. كما نشعر بالامتنان للسيد فولكر لتقديمه تقرير اللجنة الختامي عن برنامج النفط مقابل الغذاء إلى المجلس.

لقد كان ذلك البرنامج باعتراف الجميع أكبر عمليات الإغاثة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا وطموحا. ومن الطبيعي لذلك أن يتطلب تقدير أو تقييم برنامج بهذا الحجم عملية معقدة. كما أن من المفهوم أن ينتج مشروع بهذا النطاق وثيقة ختامية ضخمة لإبراز جوانبه الشديدة التنوع، التي تتراوح ما بين إدارة البرنامج وتنظيمه وبين فعالية البرنامج. وبالنظر إلى تعقيد البرنامج، ناهيك عن طول التقرير الذي يوثقه، يلزمنا بلا شك وقت إضافي لإجراء مزيد من الدراسة للاستنتاجات والتوصيات التي يقترحها السيد فولكر وفريقه في هذا التقرير.

والآن علينا أن نفكر في المستقبل. سوف نمضي في طريقنا ونحيل، على ما أرجو، النتائج التي خرجت بها لجنة فولكر إلى أعمال تعيد بناء مصداقية الأمم المتحدة، وهي لازمة لنا جميعا. فالعراق عضو أشم من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وشدما يريد للأمم المتحدة أن تواصل أداء دورها العظيم في العالم وفي العراق ذاته.

لذلك أود مستشرفا بتفكري المستقبل أن أَدعو المجلس إلى النظر في تكوين نواة أو فريق وربما جزء صغير من فريق فولكر ذاته، على أن تموله الأمم المتحدة هذه المرة، لمساعدة العراق على تعقب الأصول المملوكة له والتي تم تشيبتها، فرضا، من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء. لقد كشفت لجنة فولكر، باعتقادي، العديد والعديد من الطرق التي أخذت بها أصول من العراق. ويمكن استعادة بعض من تلك الأصول إذا تعاوننا جميعا بطريقة منهجية. ويحدوني الأمل أن يتناول المجلس هذا الأمر. وسنبقى مستعدين للعمل مع أي عضو بمجلس الأمن لكفالة تحقيق ذلك. وذلك من شأنه أن يسمح للعراق، إلى درجة ما على الأقل، بأن يعوض عن بعض من خسائره.

أود أن أشكركم، سيدي، على منحي فرصة التكلم أمام المجلس وأرجو أن تفضي ملاحظاتي إلى بعض الإجراءات الملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

هنا، ومن ثم لم أعد بيانا، ولكني إن أذنتم لي سأدلي ببضع ملاحظات موجزة استنادا إلى ما سمعته.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري للسيد فولكر ولفريقه للتحقيقات البالغة العمق والاتساع التي أجروها. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام على ملاحظاته وأن أقول إن مما يحسب له إلى حد كبير أنه هو الذي أصدر التكليف بإجراء التحقيقات.

إن مجلس الأمن بالسيطرة على إيرادات العراق من النفط لإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء نصّب نفسه بالفعل وصيا على ثروة العراق. لذلك فإنه كان يتحمل بالاشتراك مع الأمانة العامة المسؤولية عن أداء تلك الوظيفة. ومن جميع الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة فولكر، من الواضح أن سكان العراق لم يحصلوا على مقابل كامل لأموالهم. ولأسباب متباينة، نُهب قدر كبير مما هو حق لهم. وستظل الدروس المستفادة تدرس، والإجراءات المختلفة تتخذ، ولكن تلك الخسارة دائمة. لذلك فإن العراق في نهاية المطاف هو الذي دفع ثمن أي أخطاء أو أوجه قصور نشأت.

ومن الواضح أيضا أن المستفيد الرئيسي من توصيات لجنة فولكر هو في الواقع الأمم المتحدة، لأن التقرير قد أشار إلى أوجه قصور منهجية ومشاكل كان يتعين، وما زال يتعين، تصحيحها. وجميع الخطب التي استمعنا إليها اليوم تردد تلك النتيجة. والواقع أن الأمين العام قد ذكر بوضوح أن ذلك يشكل الآن أحد أهدافه المحورية.

بيد أن العراق لأمر ما قد سدد فاتورة الوصول إلى هذه النقطة. لقد كنا الشعب الذي دفع تكاليف لجنة فولكر؛ واعترضنا. ويجب أن أقول إن ذلك، للأسف، تقرر بموافقة ضمنية من مجلس الأمن ونفذه الأمين العام.